

المحاضرة الخامسة: تقييم عناصر الأصول غير جارية المالية وعناصر الأصول الجارية الأخرى بطريقة الصافي المحاسبي المصحح

من بين أهم هذه الأصول نجد:

1. سندات المساهمة: هناك حالتان هما:

1.1. الحالة الأولى: عندما تكون المؤسسة مساهمة بنسبة كبيرة في رأس مال مؤسسات أخرى فإن هذه الأخيرة تعتبر فروعاً من المؤسسة المساهمة (الأم)، والتي يجب تقييمها تبعاً لنفس المبادئ المستعملة في المؤسسة الأم ومن ثم دمجها معها.

2.1. الحالة الثانية: أما في الحالة أين تكون المؤسسة مساهمة بنسبة صغيرة، أي أن المؤسسة تكون متنوعة لحافظتها المالية فإن عملية تقييمها تتم بطريقة منفصلة عن المؤسسة المساهمة، وتعتبر ضمن قيم خارج الإستغلال، وتحسب على أسس عدة منها استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم أو استخدام سعر السوق كأساس للتقييم أو استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل كأساس للتقييم.

أ. استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم: يعني ذلك عدم إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية لسندات المساهمة، أي أ، هذه الطريقة لن تعكس القيمة الجارية لذلك الأصل وهو ما يعاب عليها، وهذا ما يؤثر على سلامة الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة.

ب. استخدام سعر السوق الجاري كأساس للتقييم: يتطلب استخدام ذلك الأساس تعديل القيمة الدفترية لسندات المساهمة لكي تعكس القيمة السوقية الجارية.

ج. استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل كأساس للتقييم: يوجد خياران هنا:

- استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم: إذا لم يحدث تغيير في أسعار شراء تلك السندات أو اتجهت أسعار إلى الارتفاع.

- استخدام سعر السوق كأساس للتقييم: عندما تتجه الأسعار إلى الانخفاض، أي أن هذه الطريقة تعترف بالخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار السوق دون الاعتراف بالإيرادات، أي أنها تعترف بتقلبات أسعار في اتجاه واحد، وهي بذلك تعتمد على مبدأ الحيطة والحذر.

كما يمكن تقييم المساهمات الصغيرة باستخدام عديد الطرق كقيمة المؤسسة التفاوضية، رسملة الأرباح الموزعة لخمسة حتى عشرة سنوات وغيرها.

بصدور النظام المحاسبي المالي حسم هذا الأمر، وهذا من خلال الفقرة 112-06 التي جاء نصها: "تقييم القيمة القابلة للتحويل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية".

2. عناصر الأصول الأخرى: تتمثل فيما يلي:

1.2. المخزونات: لا بد من القيام بجدد حقيقي (مادي)، يسمح بالوقوف على القيمة الحقيقية لهذا النوع من الأصول وتصحيح الأخطاء الموجودة في المحاسبة، إن تقييم المخزون لدى المؤسسة يمكن تمييزه بحالتين: الحالة الأولى عندما تتميز المؤسسة بدورة استغلال قصيرة أو لها سرعة دوران مخزون مما يجعل عملية التقييم سهلة، عكس المؤسسة التي لها دورة استغلال طويلة (أكثر من سنة) أو دوران مخزونها بطيء، مما يطرح مشكلا في التقييم كمؤسسات التي تعاني مشكلات في تسويق منتجاتها.

فيما يلي عرض عملية تقييم عناصر المخزون حسب ترتيبها في الميزانية:

أ. البضائع: هنا نميز حالتين:

• **الحالة الأولى: بضائع قيد البيع:** يتم تقييم قيمتها حسب سعر بيعها منقوص منها التكاليف المرتبطة بها من مصاريف الشحن والنقل، عمولة... الخ.

• **الحالة الثانية: بضائع لم يحن بيعها بعد:** يتم تقديرها على أساس تكلفة شرائها.

ب. **المواد الأولية:** تتم عملية التقييم إما من خلال السعر الجاري في السوق أو بمتوسط الأسعار للفترة الأخيرة، وإما من خلال سعر تكلفة المشتريات أو بمتوسط التكلفة.

ج. **المنتجات نصف المصنعة والمنتجات قيد التصنيع:** تقييم هذين النوعين من المخزون على أساس تكلفة التصنيع المرافقة لنظام المحاسبة التحليلية.

د. **المنتجات التامة:** لتقييم المنتجات التامة يجب التفريق بين حالتين:

• **الحالة الأولى: منتجات قيد البيع:** يتم تقييم بسعر البيع منقوص منها محمل تكاليف البيع والتوزيع.

• **الحالة الثانية: منتجات لم يحن بيعها بعد:** تقييم على أساس تكلفة الصنع.

هـ. **الفضلات والمهملات:** عموما نجد أن الفضلات والمهملات تقييم على أساس سعر الخردة (La casse) أو على أساس سعر المستعمل (L'occasion).

2.2. الزبائن: لا بد من التأكيد من مناسبة وكفاية مبلغ المؤونات المشكلة للزبائن المشكوك فيهم، كما يجب على الخبير ترتيب قيمة مختلف زبائن المؤسسة حسب مدة تواجدهم في الميزانية، مما يسمح بتحديد مخاطر عدم تسديد

الحقوق المشكوك في تحصيلها، بغية تشكيل مؤونات لها أو إعدامها بصفة نهائية عندما يتم التأكيد من عدم تحصيلها (كحالة إفلاس العميل مثلاً).

3.2. الخزينة: تقييم عناصر الخزينة للمؤسسة بالقيمة التي تظهر في الميزانية ما عدا سندات التوظيف التي تقدر بسعر البورصة.

عموماً يتم حساب فوائض أو نواقص القيمة بالنسبة لعناصر الأصول كما يلي:

فائض / ناقص قيمة عناصر الأصول = القيمة المصححة (القيمة السوقية) - القيمة المحاسبية (ق.م.ص)